نيويورك تايمز: إجراءات واشنطن لتقييد الدولار بالعراق أدت لإيذاء المواطنين العاديين

قالت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية ،اليوم الأحد، إن الحد من التدفقات غير المشروعة للدولار يخلق مشقات غير مقصودة لبعض العراقيين ، مضيفة أن:"اللوائح تهدف إلى منع تحويلات الدولارات إلى الجهات الفاسدة ، لكن انتهى بهم الأمر إلى إيذاء العراقيين العاديين الذين يحتاجون إلى العملة الأمريكية لأغراض مشروعة".

و ذكرت الصحيفة في تقرير لها، أنه عندما وضعت الولايات المتحدة و العراق مؤخراً قواعد مصرفية دولية صارمة جديدة موضع التنفيذ ، كان القصد من ذلك هو وقف التدفق غير المشروع للدولارات إلى الجهات الإجرامية و غاسلي الأموال ، بما في ذلك أولئك الذين يساعدون الجماعات في إيران وسوريا.

لكن في دولة ذات اقتصاد نقدي في المقام الأول ، خلقت التغييرات صعوبات غير مقصودة للعراقيين العاديين الذين يحتاجون إلى الدولارات للسفر إلى الخارج. وزاد الطلب على الدولار وارتفعت تكلفة الدينار العراقي لدى بعض تجار العملة المحلية.

وذكرت الصحيفة أن القواعد الجديدة التي تم وضعها في اتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق، تتطلب قدرًا أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالتحويلات للدولار المحتفظ بها كاحتياطي من العملات الأجنبية للعراق في حساب في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك.

و كانت الاتفاقية جزءًا من تحديث تأخر طويلاً للنظام المالي العراقي حيث بدأ في التوافق مع القواعد التي تتبعها معظم البلدان و تتكيف مع متطلبات المزيد من الشفافية في المعاملات المالية الدولية.

و استدركت الصحيفة: بعض التجار العراقيين و غيرهم ممن اعتادوا الدفع بالدولار عن طريق التحويلات البرقية الدولية لم يتمكنوا أو لم يكونوا راغبين في تلبية متطلبات الشفافية الأكثر صرامة. لذا فإنهم يتجهون إلى الصيارفة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار في الشارع العراقي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الدينار.

و ذكرت الصحيفة الأمريكية: البنك المركزي العراقي يقوم كل يوم بتسهيل التحويلات البرقية من حسابه في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك نيابة عن الشركات والأفراد العراقيين لدفع ثمن البضائع من خارج العراق. تعتبر التحويلات أمرًا بالغ الأهمية لأن عددًا قليلاً من الشركات لديها حسابات بنكية دولية. بشكل منفصل ، يتم إرسال مبلغ نقدي إلى البنك المركزي العراقي ، مخصص لتبادل العملات والبنوك لتوزيعه بشكل كبير على العراقيين المسافرين إلى الخارج.

وبينت "حتى يتم وضع القواعد الجديدة موضع التنفيذ ، كان هناك القليل من البصمات الإلكترونية لمساعدة المسؤولين الأمريكيين على تتبع ما إذا كانت بعض عمليات النقل ستنتهي في أيدي جهات إجرامية".

وضربت الصحيفة مثالاً: قد يطلب طرف عراقي إرسال حوالة مصرفية بالدولار إلى بنك في بلد آخر ، مثل الإمارات العربية المتحدة ، لدفع ثمن البضائع التي يتم استيرادها إلى العراق. لكن الحساب في الإمارات العربية المتحدة. يمكن أن تستخدم أيضًا لنقل الدولارات إلى خارج العراق لغسيل الأموال أو تزويد طرف يخضع للعقوبات. لذلك كانت هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات للتأكد من شرعية هذه المعاملات.

كما لفتت الصحيفة إلى أن المخاوف بشأن وصول الدولارات إلى الأيدي الخطأ تعود إلى ما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. في ذلك الوقت، كانت السلطات الأمريكية قلقة في المقام الأول بشأن

التحويلات النقدية، لكن وزارة الخزانة الأمريكية حولت اهتمامها لاحقاً بشكل متزايد إلى التحويلات البرقية.

وذكرت أن وزارة الخزانة أرادت التأكد من أن الدولارات المرسلة عبر البرقيات لم يتم إرسالها في انتهاك للقانون الأمريكي إلى جبهات أو وكلاء لأطراف خاضعة لعقوبات أو كيانات إجرامية. في شهادة أمام الكونجرس في عام 2016 ، على سبيل المثال ، أشار مسؤول كبير في وزارة الخزانة إلى ثلاث مجموعات مستهدفة بالعقوبات ومن المعروف أنها نشطة في العراق: القاعدة وداعش.

وبحسب معلومات الصحيفة بموجب اللوائح الجديدة ، يجب على كل من الأفراد والشركات الذين يطلبون تحويلات برقية بالدولار الكشف عن هويتهم وهوية الشخص الذي يحصل على الأموال في النهاية. تتم مراجعة هذه المعلومات بعد ذلك بواسطة نظام إلكتروني بالإضافة إلى خبراء في البنك المركزي العراقي ومجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك قبل السداد.

قال أحمد الطبقشلي ، كبير المحللين الإستراتيجيين لصندوق آسيا فرونتير كابيتال العراق ، إن النظام الجديد يسمح للبنوك في جميع أنحاء العالم بإجراء فحوصات تلقائية على تحويلات الأموال من العراق إلى دول أخرى.